



الرقم: 2021/15

التاريخ: 2021/02/07 م
الموافق: الاثنين، 25 جمادى الآخر 1442 هـ

حفظه الله

الأخ الفاضل / د. رشدي وادي
وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

تحية طيبة وبعد

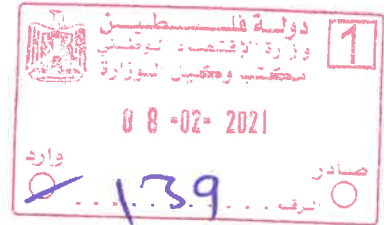
الموضوع: تقارير اقتصادية العدد الثاني والعشرون

تهديكم الادارة العامة للدراسات والتخطيط عاطر تحياتها وتتمنى لكم دوام الصحة والعافية، وبالإشارة إلى الموضوع المذكور أعلاه، نرفق لسيادتكم تقارير اقتصادية العدد الثاني والعشرون.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

أسامة نوفل

مدير عام الإدارة العامة للدراسات والتخطيط



مرفق طيه:

تقارير اقتصادية العدد الثاني والعشرون

نسخة ل:

الملف

2021

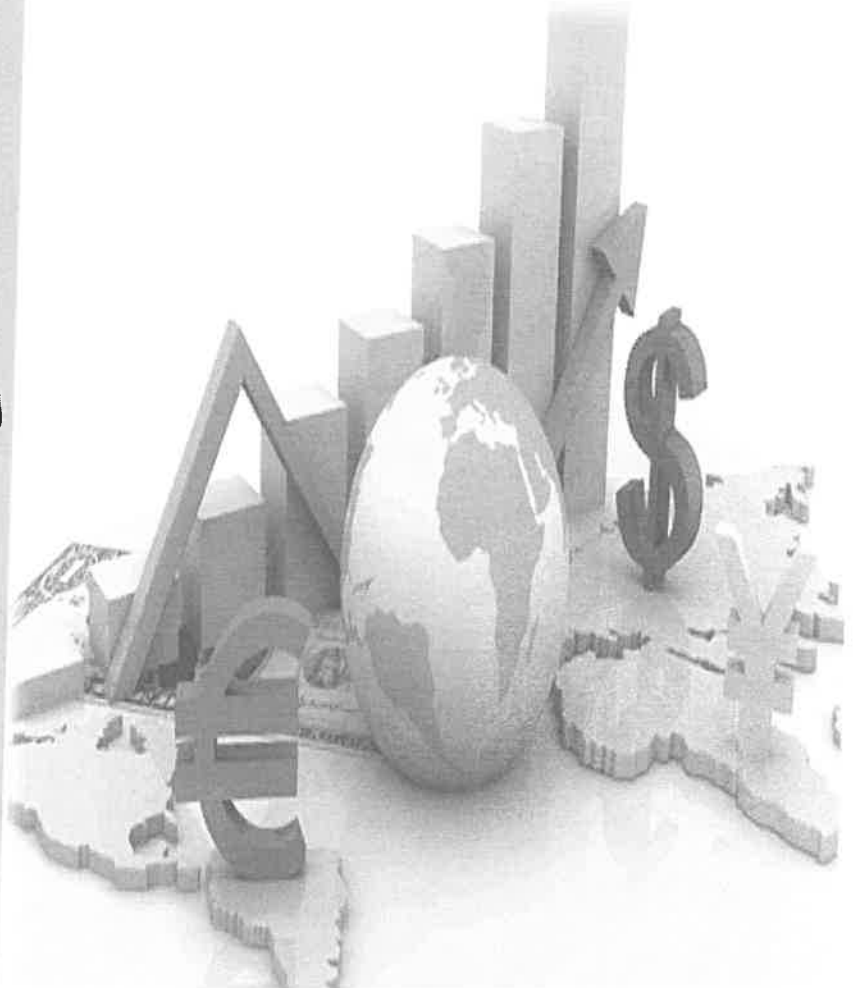
5051

تقارير اقتصادية

العدد الثاني والعشرون

الإدارة العامة للدراسات والتخطيط

22





المحتويات

2.....	الجهاز المصرفي :
2.....	الشركات:
3.....	سوق العمل:
4.....	الأرقام القياسية لأسعار المنتج في فلسطين:
4.....	الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي في فلسطين:
5.....	مشاريع وتمويل:
6.....	السوق المحلي:
7.....	القطاع السياحي في فلسطين:
7.....	قطاع المقاولات:
7.....	قطاع المياه:
8.....	انجازات الوزارة:



الجهاز المصرفي :¹

اثررت فجوة ودائع العملاء في البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، سلبياً على التسهيلات المصرفية وحجم الاستثمار في غزة. إذ بلغت ودائع العملاء 15 مليار دولار في البنوك الفلسطينية حتى نهاية العام الماضي، 91% منها للضفة الغربية و9% لقطاع غزة. ومن أسباب الفرق الكبير بين حجم الودائع في البنوك بالضفة الغربية عن البنوك في غزة. تعرض غزة لحصار منذ 14 عاماً، وعقوبات اقتصادية من السلطة منذ 3 سنوات أدت إلى تقويض النشاط الاقتصادي؛ فغزة باتت منعزلة عن العالم، لا تتمتع بالمزايا الممنوحة للضفة الغربية. لا سيما أن غزة غير قادرة على التصدير والاستيراد بحرية، وتواجه تعثراً في نشاطها التجاري والزراعي والصناعي بسبب ضعف القوة الشرائية المحلية، والحروب أيضاً التي أضعفت من قوة المصانع والشركات المنتجة، وبات أصحابها يعانون الديون المتراكمة، وغير قادرين على ادّخار الفائض من العائدات المالية في البنوك. ومن الأسباب أيضاً، نقل البنوك مقراتها الرئيسية إلى الضفة الغربية، والشركات الكبرى تدفع ضرائها في رام الله؛ ما زاد ذلك من الحركة المالية داخل المصارف في الضفة. وأيضاً حرمان الاحتلال عمال غزة من العمل في الأراضي المحتلة عام 1948م، وسماحه لنحو 130 ألف عامل بالضفة من الأسباب التي أدت إلى انخفاض الادخار في المصارف بالنسبة لسكان القطاع. وأيضاً بروز مصارف جديدة موازية مثل بنك الإنتاج والوطني الإسلامي؛ "فهي أخذت جزءاً من الودائع" ولكنها غير مدرجة في سلطة النقد الفلسطينية، فضلاً عن أن ثقافة الادخار في المصارف لدى عامة الناس بغزة تبقى محدودة مقارنة بالضفة الغربية. إضافة إلى عودة المقاصبة إلى السلطة الفلسطينية وبالتالي زيادة الودائع كون أن ودائع السلطة بلغت 323 مليون دولار، وودائع القطاع العام (المؤسسات العامة والسلطات المحلية) بلغت 465 مليون دولار.

الشركات:

أرباح "أيك" في عام "كورونا" الصعب:²

دفع تحسن الإيرادات الناجم عن زيادة المبيعات، إلى ارتفاع بنسبة 12.82% في ربح الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (أيك)، خلال العام الماضي، الأصعب على الاقتصاد المحلي بسبب جائحة كورونا. حيث صعد صافي ربح "أيك" إلى 24.65 مليون دولار خلال العام الماضي، صعوداً من 21.85 مليون دولار في 2019. وصعدت مبيعات "أيك" خلال 2020 إلى 956.19 مليون دولار، من 820.1 مليون دولار في 2019، بزيادة 16.6%، بينما بلغ صافي ربح المبيعات 120.5 مليون دولار، مقارنة مع 101.1 مليون دولار في 2019.

الشركات الأكثر حضوراً في الاعلام في 2020 رغم الكورونا:³

هناك عشرات الشركات الكبيرة العاملة في السوق المحلية، كان لديها نشاط إعلامي، لكنه تأثر وتراجع مقارنة بالعام الماضي، بسبب جائحة كورونا وما نتج عنها من تداعيات اقتصادية، حيث جاءت مجموعة الاتصالات الفلسطينية، كأكثر الشركات المصدرة للبيانات الصحفية، بعدد حوالي 45 بياناً صحفياً، ويلها بنك فلسطين، بإصداره 34 بياناً صحفياً، خلفه الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار "أيك" بـ 33 بياناً. وكانت البنوك الأخرى حاضرة إلى جانب



بنك فلسطين في إصدار البيانات الصحفية. حيث بلغ عدد البيانات الصحفية الصادرة عن بنك القدس العام الماضي، حوالي 27 والصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني، حوالي 25 بيانا فيما أصدر البنك العربي قرابة 22 بيانا فيما بلغت البيانات الصادرة عن بنك القاهرة عمان في العام الماضي حوالي 17، وأصدرت شركة المشروبات الوطنية - كوكاكولا، حوالي 20 بيانا صحفيا وبنك الاسكان 5 بيانات. وكانت شركات السيارات حاضرة بقوة في سوق الإعلام، من خلال عشرات البيانات الصحفية.

وحصل البنك الإسلامي العربي على جائزة افضل بنك اسلامي في فلسطين للعام 2020 وفق اربعة مؤسسات عالمية تُعنى بتقييم المصارف و الجدير ذكره ان البنك قد حصل على جائزة افضل بنك اسلامي على مدار ثلاثة اعوام متتالية وتأتي مشاركة البنك بالمنافسة على هذه الجوائز سنويا تعريزا لثقة عملائه و ايماننا من البنك بأن القطاع المصرفي الفلسطيني يستحق تسليط الضوء عليه عالميا و خصوصا القطاع المصرفي الاسلامي مقارنة بما يواجهه هذا القطاع من صعوبات على المستوى الاقتصادي نظرا للأوضاع الاقتصادية و السياسية الحاصلة في فلسطين.

الشركات في بورصة فلسطين خلال عام 2020⁴:

تصدر سهم شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو القابضة)، الشركات الأكثر هبوطا من حيث القيمة السوقية لسهمها خلال العام الماضي، من إجمالي الشركات المدرجة (46 شركة) حيث تراجع قيمة السهم السوقية بنسبة 29.09% خلال العام الماضي إلى 78 سنتاً نزولاً من 1.10 دولار في مطلع تعاملات 2020. وجاء سهم البنك الوطني في المرتبة الثانية؛ الذي تراجع بنسبة 20.53% إلى 1.51 دولاراً نزولاً من 1.90 دولاراً في المرتبة الثالثة؛ جاءت شركة مصانع الزيوت النباتية الذي تراجع سهمها بنسبة 19.61% إلى 10.45 دولاراً نزولاً من 13 دولاراً في بداية تعاملات العام الماضي .

في المرتبة الرابعة: جاءت شركة فلسطين للاستثمار الصناعي الذي تراجع سهمها بنسبة 19.07% مع ختام تعاملات العام الماضي إلى 1.74 دولاراً، نزولاً من 2.15 دولاراً خلال مطلع تعاملات 2020.

في المرتبة الخامسة، جاء بنك فلسطين الذي سجل تراجعاً في قيمة سهمه السوقية بنسبة 17.5% إلى 1.65 دولاراً، نزولاً من 2 دولاراً في مطلع تعاملات العام الماضي

في المرتبة السادسة، جاء سهم البنك الإسلامي الفلسطيني الذي تراجع بنسبة 14.13% إلى 1.58 دولاراً نزولاً من 1.84 دولاراً في مطلع تعاملات العام الماضي .

في المرتبة السابعة، جاء سهم واصل الذي تراجع بنسبة 13.52% إلى 32 سنتاً بنهاية جلسات 2020 ، نزولاً من 37 سنتاً في مطلع تعاملات العام الماضي .

في المرتبة الثامنة، جاء سهم موبایل الوطنية الفلسطينية للاتصالات (أوريدو)، الذي تراجع بنسبة 11.7% إلى 83 سنتاً نزولاً من 94 سنتاً في مطلع تعاملات 2020.

سوق العمل⁵:

لأول مرة بعد 15 عاماً، بدأت الحكومة بمعالجة الملفات العالقة منذ سنوات والخاصة بموظفي قطاع غزة؛ حتى لو اضطر الأمر بالنسبة للحكومة الاقتراض من المصارف.

والملفات العالقة مقسمة إلى قسمين: الأول بشأن المصالحة على أمل أن يتم حلها بعد اجراء الانتخابات فيما الثاني يقسم إلى: التقاعد المالي: فهناك 6800 موظف تم إحالتهم إلى التقاعد مالياً دون استيفاء تقاعدهم رسمياً ولا يزالوا



على رأس عملهم ، والخصومات من الرواتب: حيث تم إحالة الملف إلى وزارة المالية لإنجاز الرواتب كاملة كما هي مستحقة للموظفين جميعاً اعتباراً من الشهر الحالي فيما يبلغ عدد المستفيدين 25 ألف موظف. وتفریغات 2005 وعددهم 12 ألفاً: حيث أن هؤلاء كانوا يتقاضوا 750 شيقلاً شهرياً فيما تم إعادة المبلغ المتبقي ليصبح 1500 شيقلاً شهرياً وان هؤلاء التحقوا بالأجهزة الامنية عام 2005 ولم يستكمل تفریغهم وسيتم معالجة قضایاهم واستيعابهم بالتدریج.

الأرقام القياسية لأسعار المنتج في فلسطين:⁶

سجل الرقم القياسي العام لأسعار المنتج في فلسطين انخفاضاً مقداره 4.51% خلال العام 2020 مقارنة مع العام السابق، حيث بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المنتج 94.94 خلال العام 2020 (سنة الأساس 2018 = 100). وذلك بسبب انخفاض أسعار السلع ضمن مجموعة إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء بمقدار 11.62%، ومجموعة الزراعة والحراجة وصيد الأسماك بمقدار 8.77%، ومجموعة إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها بمقدار 2.60%، ومجموعة التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 2.40%، ومجموعة الصناعات التحويلية بمقدار 0.80% خلال العام 2020 مقارنة بالعام السابق. وسجلت أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً خلال العام 2020 انخفاضاً مقداره 4.69%، كما سجلت أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة للخارج انخفاضاً مقداره 2.90% مقارنة بالعام السابق.

أما بالنسبة لشهر ديسمبر فقد سجل الرقم القياسي العام لأسعار المنتج انخفاضاً مقداره 1.06% خلال مقارنة مع شهر نوفمبر 2020، حيث بلغ الرقم القياسي العام 93.82 خلال شهر ديسمبر 2020 مقارنة بـ 94.82 خلال شهر نوفمبر 2020 (سنة الأساس 2018 = 100).

بينما سجلت أسعار السلع المنتجة من نشاط الزراعة والحراجة وصيد الأسماك انخفاضاً مقداره 3.87%، كما انخفضت أسعار السلع ضمن نشاط صيد الأسماك بمقدار 6.83%، وأسعار السلع ضمن نشاط الإنتاج الحيواني بمقدار 0.79%، وأسعار السلع ضمن نشاط زراعة المحاصيل الدائمة المعمرة بمقدار 0.38%، كما شهدت أسعار منتجات صناعة التعدين واستغلال المحاجر استقراراً خلال شهر ديسمبر 2020، حيث استقر الرقم القياسي على 95.80 والتي تشكل أهميتها النسبية 1.26% من سلة المنتج.

بينما سجلت أسعار إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها ارتفاعاً نسبته 1.22%. كما سجلت أسعار إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء ارتفاعاً نسبته 0.72%، وسجلت أسعار السلع المنتجة من الصناعات التحويلية ارتفاعاً طفيفاً نسبته 0.08%.

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي في فلسطين:⁷

سجل الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي انخفاضاً حاداً مقداره 7.95% خلال العام 2020 مقارنة بالعام 2019، حيث بلغ الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي 95.60 خلال العام 2020 مقارنة بـ 103.86 خلال العام 2019 (سنة الأساس 2018 = 100).

وكان لجائحة كوفيد-19 خلال العام 2020 وتداعياتها الأثر الأكبر على تراجع الإنتاج الصناعي في فلسطين، فعلى مستوى الأنشطة الرئيسية: سجلت أنشطة التعدين واستغلال المحاجر انخفاضاً مقداره 23.07%، وأنشطة الصناعات



التحويلية انخفاضاً مقداره 10.46%، بينما سجلت أنشطة إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء ارتفاعاً نسبته 11.61%، وأنشطة إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها ارتفاعاً نسبته 5.98% في حين سجل الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي ارتفاعاً نسبته 4.49% خلال شهر ديسمبر 2020 مقارنة بشهر تشرين ثاني 2020، إذ ارتفع الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي إلى 106.95 خلال شهر ديسمبر 2020 مقارنة بـ 102.36 خلال شهر تشرين ثاني 2020 (سنة الأساس 2018 = 100). سجلت أنشطة إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها ارتفاعاً نسبته 22.16% كما سجلت أنشطة إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء ارتفاعاً نسبته 9.49% وسجلت أنشطة التعدين واستغلال المحاجر ارتفاعاً نسبته 3.85% سجلت أنشطة الصناعات التحويلية ارتفاعاً نسبته 3.10% خلال شهر ديسمبر 2020 مقارنة بالشهر السابق .

مشاريع وتمويل:

منحة مالية بـ 360 مليون دولار لغزة:⁸

قدمت قطر لقطاع غزة بقيمة 360 مليون دولار أمريكي تصرف على مدى عام كامل، ابتداءً من يناير 2021. وتأتي هذه المنحة في إطار مواصلة دولة قطر دعمها للشعب الفلسطيني المحاصر في غزة. حيث ستستخدم هذه الأموال لدفع رواتب الموظفين وتقديم المساعدات المالية للأسر المتعففة، وتشغيل محطات الكهرباء، للحد من تفاقم الوضع الإنساني والظروف المعيشية الصعبة في القطاع.

مشروع تعزيز بيئة الأعمال التجارية للمنشآت:⁹

بتمويل من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي تم إطلاق مشروع تعزيز بيئة الأعمال التجارية للمنشآت متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة من قبل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، والذي ستستفيد منه 10 آلاف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال عامين. ويهدف المشروع، للمساهمة في تحسين القدرة التنافسية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من خلال التركيز على التوعية بمصادر الطاقة المتجددة، خاصة الشمسية، والتشجيع على تبنيها، والاستثمار فيها، وترشيد الاستهلاك.

ويأتي المشروع تماشياً مع أجندة السياسات الوطنية للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢ التي أطلقتها الحكومة، حيث أن المشروع ملتزم بتحقيق نوع من الاستقلالية في قطاع الطاقة، ودعم المنتج الوطني، والتحكم بتكلفة فاتورة استهلاك الطاقة، وتخفيض التكاليف التشغيلية والانتاجية لتلك المشروعات، وتأسيس قاعدة بيانات حول أنظمة الطاقة المتجددة الموجودة، ليتم الاستفادة منها في تطوير قطاع الطاقة الفلسطيني، حيث تمت زيادة أكثر من 150 منشأة حتى اللحظة، إضافة لتعزيز مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

ويعتبر المشروع من المشاريع الحيوية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لا سيما الصناعية والحرفية منها، وذلك لما تمثله فاتورة الطاقة نسبة كبيرة من مدخلات الانتاج، ما يؤثر سلباً على تنافسية المنتجات الفلسطينية للسوق المحلية والسوق الخارجية.



السوق المحلي:

قرار تركيا برفع كوتا التمور الفلسطينية:¹⁰

صادق البرلمان التركي على اتفاقية رفع كوتا التمور الفلسطينية المعفاة من الجمارك إلى الأسواق التركية، من 1000 إلى 3000 طن سنوياً، حيث أن هذا القرار له انعكاسات إيجابية على هذا القطاع، لأن تركيا تعتبر سوقاً رئيسية، وتحتل المرتبة الأولى بالنسبة لصادرات التمور الفلسطينية، من أصل 26 سوق عالمي. فيما بلغ حجم الإنتاج خلال العام المنصرم قرابة 3500 طن، ومن المتوقع ارتفاع الإنتاج ليصل إلى 18-20 ألف طن خلال السنوات الخمس القادمة، وهو ما يعني رفع نسبة تشغيل الأيدي العاملة، حيث يشغل قرابة 5000 عامل من كلا الجنسين، وقد يصل إلى 8000 عامل خلال ذات الفترة. وحول الصعوبات التي عصفت بالقطاع مؤخراً، أهمها جائحة كورونا التي عملت على تخفيض الصادرات بنسبة 40% تقريباً، وبسبب فرق الدولار في عملية التصدير والذي بلغ قرابة 1.5 شيقل، وهو ما شكل خسارة للمصدرين والمزارعين على حد سواء. بينما يبلغ حجم الصادرات الفلسطينية من التمور قرابة 6000 طن سنوياً، وهو ما يشكل قرابة 50-60% من حجم الإنتاج. وتلعب الحكومة دوراً حيث كان لها وقفة جديدة منذ البداية، من خلال المساعدة في فتح وتوفير أسواق جديدة مثل إندونيسيا والهند وغيرها. كما تقوم الحكومة بتأجير الأراضي التابعة للأوقاف بأسعار جيدة ومناسبة، لتشجيع المزارعين على استثمارها وزراعتها، وذلك للتصدي لسياسة الاحتلال التي تحارب الزراعة الفلسطينية، وتصادر الأراضي ولا سيما في الأغوار.

أسعار الدواجن في قطاع غزة:¹¹

ارتفعت اسعار الدواجن في قطاع غزة لتصل الى 11 شيكل للمستهلك نتيجة لزيادة تكلفة الانتاج في فصل الشتاء وتراجع اعداد الدواجن بسبب نقص كميات البيض المخصب إضافة الى ارتفاع اسعار الأعلاف خلال الشهرين الماضيين، من 2450 شيكل للطن نقداً مقابل 2300 شيكل قبل شهرين.

الزراعة بغزة تتلف بيض مخصب لعدم مطابقته للمعايير:¹²

أتلقت وزارة الزراعة بغزة شحنة بيض فقس "المخصب" تُقدر بـ (148 ألف) بيضة لعدم مطابقتها لمواصفات ومعايير الجودة الإنتاجية، وذلك بعد فحص عينات عشوائية في مختبرات الوزارة وثبوت إصابة الشحنة المستوردة بمرض "الميكوبلازما" وهو أحد الأمراض المحظور وجودها في البيض المخصص للتفقيس، لضمان جودة المنتج من الدجاج اللاحم.

وقد سبق لوزارة الزراعة أن أتلقت شحنات وكميات من "البيض المُخَصَّب والأعلاف" المخالفة لمواصفات ومعايير الجودة، وذلك في إطار خططها وجهود طواقمها لتحسين وتطوير قطاع الدواجن، وفعلت وزارة الزراعة مؤخراً قانون الحجر الزراعي الخاص ببيض الفقس المخصص لإنتاج الدجاج اللاحم، حيث سيتم حجز كل كميات بيض الفقس داخل معبر كرم أبو سالم، لأخذ عينات عشوائية من كل شحنة بيض فقس مستوردة، ومن ثم تحويلها لمختبر البيطرة التابع للوزارة، للتأكد من مطابقة البيض للمواصفات والمعايير الخاصة بالوزارة، وفي حال مطابقة شحنة البيض



للمواصفات والمعايير والشروط المعلنة من قبل الوزارة وأهمها الخلو من الأمراض المحظورة، يتم الإفراج عنها وتسليمها للمستورد، أما في حال ثبوت عكس ذلك يتم إتلاف كل الكمية داخل المعبر.

القطاع السياحي في فلسطين:¹³

بلغ إجمالي استهلاك السياحة الداخلية* في 2019 في فلسطين، حوالي 159.2 مليون دولار. وبلغت خسائر قطاع السياحة، جراء جائحة كورونا أكثر من مليار دولار* وبالعودة إلى إجمالي إنفاق الزوار المحليين في فلسطين، فقد أنفق الفلسطينيون على الطعام خلال رحلاتهم المحلية الداخلية في 2019، حوالي 89.2 مليون دولار. وبلغ مجموع النفقات المقدمة لمكاتب السياحة والسفر والنفقات الترفيهية والمصنفة تحت "أخرى" في 2019، حوالي 34.5 مليون دولار. وبلغ إجمالي إنفاق السياح المحليين في فلسطين العام ما قبل الماضي، على خدمات نقل الركاب 16.9 مليون دولار أمريكي، وبلغ إنفاق السياح المحليين في فلسطين على خدمات الفنادق والإقامة، حوالي 8.7 مليون دولار وأنفق الفلسطينيون على خدمات التسوق أثناء رحلاتهم الداخلية في 2019، حوالي 8.8 مليون دولار، وعلى الاتصالات حوالي 1.1 مليون دولار. بينما تراجع إنفاق السياحة الوافدة إلى فلسطين في 2020، بنسبة 68% بالمقارنة مع 2019 لتبلغ 466 مليون دولار أمريكي. وقدرت خسائر قطاع السياحة الوافدة إلى فلسطين بحوالي 1.021 مليار دولار أمريكي لعام 2020. ويشكل قطاع السياحة في فلسطين ما يقارب 9% من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يعادل 1.5 مليار دولار أمريكي موزعة بنسبة 89% على إنفاق السياحة الوافدة، و11% على السياحة المحلية.

قطاع المقاولات:¹⁴

معالجة ملف الارجاع الضريبي

قدرت قيمة مستحقات اتحاد المقاولين في غزة 136 مليون دولار وذلك كترامي منذ 14 عاماً مضت ولا زالت الاجراءات البطيئة لوزارة المالية برام الله مستمرة والتي ترقى الى حد المماطلة في معالجة ملف الارجاعات الضريبية؛ في الوقت الذي تسعى حكومة رام الله الى تصويب الاوضاع في قطاع غزة قبل الانتخابات القادمة في شهر مايو من العام الجاري. ويعد احتجاج حقوق المقاولين منذ 14 عاماً عبء اضافياً على الحكومة أدى الى انهيار قطاع المقاولات في قطاع غزة حيث يعد قطاع المقاولات المشغل الأكبر للعمال بمعدل 22% من الايدي العاملة ويمثل 30% من الناتج المحلي، وبذلك يعد المدخل الحقيقي للتنمية، ولا يمكن تفكيك أزمات قطاع غزة واستعادة الدورة المعيشية والاقتصادية دون استعادة حقوق شركات المقاولات لتنهض بدورها الوطني الكبير في التنمية والتشغيل.

قطاع المياه:¹⁵

يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على 85% من موارد المياه الفلسطينية، في الوقت الذي يجبر فيه الفلسطينيون على شراء 22% من المياه اللازمة من شركة مياه إسرائيلية، فيما 97% من المياه في قطاع غزة لا تلي المعايير الصحية الدولية. لاسيما أن الظروف المعيشية التي يعاني منها قطاع غزة في ظل الحصار المفروض عليه، حيث يعتمد 80% من السكان على المساعدات الغذائية، مع معدل فقر يبلغ 53%، إضافة إلى ذلك تقليص الاحتلال الإسرائيلي الحدود البحرية

* يشمل الاستهلاك "إنفاق الزوار المحليين مع مبيت وإنفاق الزوار المحليين ليوم واحد".



المسموح بها إلى 3 أميال فقط، وهناك دعوة الى ضرورة رفع الحصار الإسرائيلي السريع عن المناطق البحرية الفلسطينية المتاخمة لشاطئ قطاع غزة، وتأكيد سيادة دولة فلسطين على مياهها الإقليمية، وأيضاً الحق الفلسطيني في استكشاف واستخراج الموارد في المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بناءً على أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

حيث تحقيق النمو الاقتصادي الأزرق يحتاج إلى معالجة العائق الرئيسي وهي عدم الوصول إلى البحر بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

انجازات الوزارة:¹⁶

اعفاء صغار التجار من السجلات التجارية الفردية:

تم إعفاء صغار التجار من السجلات التجارية الفردية. ومن احضار خلوات ضريبية حديثة او اشتراك من القطاع الخاص في حالة تحديث أو تعديل مستخرج السجل التجاري، وفي حالة شطب السجل التجاري. حيث نص القرار على تجميد طلب اشتراك القطاع الخاص لمدة 6 شهور من بداية فبراير 2021 في المعاملات المتعلقة بالتحديث والتعديل والانسحاب فقط. فيما جاء القرار للتخفيف عن أصحاب السجلات التجارية (صغار التجار) في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية.

الاقتصاد تنظم حملة على موزعي الدجاج الحي:

نظمت طواقم وزارة الاقتصاد الوطني في المحافظة الوسطى حملة على موزعي الدجاج الحي للتأكد من سلامتها. وتم خلال الحملة فحص الدجاج وأوزانه والتأكد من أنه خالي من متبقيات المضادات الحيوية ومناسبتها للاستهلاك الأدمي. وتأتي هذه الحملات ضمن التعاون المشترك بين الجهات الحكومية لمراقبة السلع والبضائع وسلامتها من أي فساد أو غش.

- ضبطت وزارة الاقتصاد في غزة الأحد كميات من منظمات الغاز غير الصالحة للاستخدام المنزلي، بعد التأكد من عدم مطابقتها للمواصفات وشروط الأمن والسلامة.
- نظمت طواقم حماية المستهلك 646 زيارة ميدانية على المحال التجارية والأسواق.
- تنفيذ 61 جولة تفتيشية عادية وطارئة لمنشآت تجارية
- تحرير 232 محضر ضبط من قبل طواقم حماية المستهلك
- سحب 40 عينة للفحص المخبري للعينات.

¹ الاقتصادية

² الاقتصادي.

³ الاقتصادي.

⁴ موقع الاقتصادي

⁵ بوابة اقتصاد فلسطين

⁶ الجهاز المركزي للإحصاء.

⁷ الجهاز المركزي للإحصاء

⁸ رجال الأعمال الفلسطينيين.



- ⁹ بوابة اقتصاد فلسطين
¹⁰ بوابة اقتصاد فلسطين
¹¹ نقابة مربّي الدواجن والثروة الحيوانية
¹² رجال الأعمال الفلسطينيين
¹³ الاقتصادي.
¹⁴ اتحاد المقاولين
¹⁵ رجال الأعمال الفلسطينيين
¹⁶ وزارة الاقتصاد الوطني.